

التي له غير رضاها ان كان حج وضوا وضوا وانذ والعرق لا يحل او كان سفر بخاره او  
 لطلب علم ولو مندوبا على تقدير ما في ثبوتها ومعتنه غير انهما في حج الطوع ان كان  
 مقصودا من حجه الله والافلو قصد حجة الحجارة ارجاءه كالجبالين والعلما من ولاد  
 ربحا واخره على هونه سفره ويشترط انهما حيث كان الطريق قسما الا انهما لم يهود  
 اخلا من قوله السفر غير ان ابويه بخاره اي وان لم يكن محاسبا لها وان بعد  
 ما لم يكن مقصودا لطلب العلم في الحجارة فلو طافها اطلاقا وبأدبه محظورة  
 وحل المنع في حج الطوع ان لم يكن المنع في الركب والا فلا معنى لمنعه اذ علمته  
 حصوله لا يجوز في الحج الطوع فيم يوجد من العلة انه لو ادى احراما على منعه  
 كترك حله من الازمنة له حارسه حينئذ وهو محتمل وحمل خلافه لعدم تحقق  
 الموجب حال الاحرام ويعتبر في الامر الجواز ان يكون مصاحبا لم يذكر مصاحبا كتنفي  
 عنها الزبية والادب في ثوبه في ركب الفرفق بين المنع في نيك الطوع غير الاذن  
 منها والحج لذلك في سفر الحجارة وطلب العلم ان السفر محمول على وجه المال  
 والاستكثار منه فلو نوى السفر على صاحبه الشق في ذلك على التمسك به لم يحمله  
 بخلاف العادة المظن بها فان نوى فيها على الغير لا يمكنه الامتناع فيه ونفع  
 العلم منه بخلاف ذلك فالتسك في السفر في التمسك **قوله** وينوب  
 الى الله تعالى ما ظهر من اشارة التمسك في سفره على التمسك المنزلة على الاشياء  
 وحري ان يجمع على ثوبها وان كان المستقر عاصيا كعدم تنادي على افاته وركب  
 ان يستد بان يستأجر من حارسها في جزائها فبعد ذلك احمق بين الحج وهذا  
 الذي ذكر من تقدم التوبة على الاستحارة تحمل على المعاصي المتداخلة على الاستحارة  
 وتحملها كالمص على مفاصلها في الاستحارة او سوي عنها حج الاستحارة  
 هذا باعتبار وجوب التوبة اما نوب حجة الاستحارة وافادتها على ثوب التوبة  
 فتح نظر في بعض المتأخرين في معنى كون ما ذكر من التوبة وما معها مندوبا اليه  
 لا يتوقف على وجوه حمل السفر والابى في جزائها انها هوم سفر كالتوبة  
 من الاصلان ولو صفة **قوله** ويستعمل في جميع الذنوب اي يسيء منه العزم ان من  
 جميع الذنوب كالمعاصي **قوله** والمظان الفاشي المذمومات وعليه فالعطف على اهله  
 ويحتمل ان يكون المراد من المظان الذنوب ايضا فكون من عطف اذيف **قوله**  
 ويطلب من السلطنة على سفره اي يترك ذلك في شأنه ليهيئ له ما الاذه والامر  
 فيه الاستحباب وان كان في غير ذلك نوع اهام لوجوب ذلك ويولد ذلك الايام  
 عطف قوله ويجهد على تعلم ما يحتاج اليه اذ ان ذلك فرض عين على ما يرد به  
 قال سبحانه ان الله امر المؤمنين ان يذكروا ما علموا بالحق من قول الله تعالى وما  
 فسقوا في حق الله تعالى وفي حق رساله وتراجم ذلك ومعرفة احكام الطهارة والقتال  
 والقوم والرافة لان ذلك من اولى الحجج المستظمة ومعرفة احكام البيع والشرا  
 المراد منها معرفة بيع او نكاح اذ لا يجوز للمكاتب ان يبيئ اشرا حتى يعرف حكم

المدعى فيه

الله تعالى فيه ويبدع نابه في ذلك الإهمام بان يماذ من يله لاله الاقتران وهي منجف وقد  
 وقع قرن الواجب بالغير واجب في الكتاب كقوله تعالى لو كان من ثمه اذا تم الواجب  
 يوم حساده وفي السنة كقوله صلى الله عليه وسلم خصال الفطرة عشرة فذكر منها الثمان  
 وقصر الشارب والاول واجب والثاني مندوب **قوله** والاعوات التي الى اسلام قبل  
 القتال ولا خلاف في انه هل يجب تقديم الدعوة قبل القتال ولا على الاشارة الى  
 احصائها لا يحل لان ظهور الدين وتحرر اولئك الكفار والمعتدين **قوله** وتعلمتكم  
 الهزيمة في القتال اي اذا لم يزد الكفار على صفة المؤمنين ولا فلا يجب عليه  
 قتالهم بل يوجبون قتالهم الاستحباب فالقتال المستحب الى قتلة فقد انما ينضم من الله والادب  
 بجمعه وليس المص **قوله** واستصحب معه كذا كذا ذلك اي له حمله عند  
 النسيان الذي هو طبع الانسان ومن اخسر ما الف في المناسك كذا كذا لا يوضح  
 للمص وحاشيته لا يجر من المناسك للجموع المناسك كغيرها لا يجر من المناسك  
 في كامل القطع بجمع تيمنا احكام المناسك وكذا من الفضائل لا من المناسك **قوله** ولو  
 تعلم واستصحب ذنبا كان افضل لانه يرد المراد بنوبه لا استنادا فان  
 قال اذ لم يشع برك شخصها **قوله** والاضافة العلم عندك صانع  
**قوله** ويامر من الاشياء والنسيان بسبب استصحابه الكتاب **قوله** وان  
 حصل رفقها عالمها وانما يعلمه كان افضل لانه يجر من المناسك كغيرها لا يجر من  
 المناسك كغيرها الذي يجر منها او لا يعلمه والبيان وليس طبعه كالمعاني قال الخطيب  
 الشيباني في مناسك الكبرى وكثير من اهل الدنيا يتفقون على ان الجارية  
 في مسكاتها نفسها واهويتهم واعراضهم ويصعب عليهم اخراج الشيء البشير  
 في حجة عليهم شدة في الحال والى الكمال بلسان الحال والامر لله الكمال المتعال  
**قوله** وما يصح منها اي لا يستحب عدلها في حجة البيع ثم ان كان يتوصل به الى  
 حرام خارج عن العقد جميع الربيع من يعتق منه حراما كان حراما مع حجه  
**قوله** وما يبطل اي يفقد شرط من شروط الصحة او لا يتصله على شرطه من  
 كبره بشرط ان لا ينقص به المشتري او يوجب منه الشارح لذاته كبيع المالايسة  
 والمنافق **قوله** وما يحل اي مما جمع الشروط خلا عن سبب التحريم **قوله**  
 وما يجوز مع الصحة كبيع العبد بتمتع بغيره والخير وتلقى الركب **قوله**  
 ويؤاخذ بالبيع ثم الاثر ما له حرام **قوله** وما يجره قوله في كاشفة المصنف  
 وقوله العلم **قوله** سائجا اسم اعطاه التسامح وهي التبر في البدان للاعتد بالمصنف  
 كالمشركين من المتعدي من المتعدي بالالا المتفكرين في اللذات الاعلى **قوله**  
 لان كان يبيعها بالحق وقدر الصمد وما يتولى كتمتها كتابا للصدقة الفرض  
 للتأثير في قلوبها مما يجره من الحرام وبشرط الصمد ومنه ما يكفي في ذلك  
 وما لا يكفي **قوله** وان كان راعيا الخ اي يعلم ما يحتاج اليه من اصول الدين **قوله**